

فوضى ترجمة المصطلح النقدي وأثرها في توحيد لغة الاختصاص

The chaotic translation of the critical term and its effect on the standardization of the language of competence

مريم نويوة جامعة البليدة 2 الجزائر

المؤلف المرسل: مريم نويوة n.meriem@univ-blida2

تاريخ النشر: نوفمبر 2022	تاريخ القبول: 2021/12/31	تاريخ الإرسال: 2021/09/28
--------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص:

لقد لاحظنا بعد الاطلاع على مجموعة من المؤلفات والمعاجم المتخصصة في مجال النقد والتي تسعى إلى نقل المصطلحات للقارئ العربي أنها تصطدم بهاجس فوضى لغة الاختصاص. وعليه سنحاول من خلال هذا البحث عرض إشكالية فوضى ترجمة المصطلح النقدي وعدم توحيد لغة الاختصاص من خلال نماذج فعلية في الساحة النقدية، كما سنحاول التركيز على المسوّغات الرامية إلى ذلك وطرق معالجتها بغية الوصول إلى النسقية الموحدة في لغة الخطاب النقدي العربي.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، النقد، فوضى المصطلح، اللغة المتخصصة.

Abstract:

After having considered a series of books and lexicons specialized in the area of criticism, which seek to convey the terminology to the Arab reader, we have noted that it is fraught with the obsession with the chaos of the language of competence.

We will therefore try, through this research, to present the problem of the chaos of the critical term and the lack of standardization of the language of competence through actual models in the monetary arena. We will also try to focus on the reasons for this and the ways to address it in order to achieve uniform language in the language of Arabic critical discourse.

Key words: The term, Criticism, Term chaos, Specialized language..

مقدمة:

لقد بات أمراً مقضياً أنّ قضية المصطلح من العقبات الكؤود التي تنوء بحملها الهيئات والمؤسسات التعليمية، وكذا الأفراد الباحثون، وتبعاً للتزايد المعرفي، وطغيان الثورة المفهومية الغربية على الإنتاج الفكري المحلي، أدّى إلى فوضى مصطلحيّة عربيّة مسّت مختلف القطاعات، وإشكالية مصطلحيّة عميقة تتأرجح هوّتها بين مشكلة الوضع والاستعمال وتوحيد المصطلح.

ولقد عمّت فوضى ترجمة المصطلح مختلف المجالات وللمجال النقدي نصيب من ذلك، حيث أثر ذلك سلباً في اضطراب نسق التواصل المعرفي بين الواضع والمتلقّي. كما أسهم هذا الاضطراب في تشكيل حواجز معرفية بين المتلقّي والخطاب النقدي، أدّى في كثير من الأحيان إلى اكتناف حالة من الغموض والفوضى في فهم الخطاب النقدي. وسنحاول من خلال هذه الدراسة البحث في مشكلات ترجمة ووضع المصطلح النقدي وأثرها في عمليّة تلقي المعرفة النقدية لدى القارئ العربي.

وعليه فإنّنا قسّمنا المداخلة إلى عناصر هي:

- المصطلح النقدي ولغة الاختصاص
- آليات وضع وترجمة المصطلح
- مشكلات ترجمة المصطلح النقدي
- خاتمة بأهمّ النتائج والتوصيات.

2. المصطلح النقدي ولغة الاختصاص:

تمثّل المصطلحات بالنسبة لأيّة اللغة هويّة علومها، ومفتاحاً تلج به إلى عالم الأفكار والمتصورات، وكذا تفتح باب التواصل المعرفي مع غيرها من اللغات، وهي بذلك تشكّل منطلقاً

ثابتاً نحو لغة الاختصاص، أي اللغة العلمية التي تهدف إلى التواصل بين المتخصصين في المجال المعرفي المحدد.

والمتمصّح للمعاجم اللغوية التراثية يجد في تأصيلها للفظـة "مصطلح" المشتقة من الجذر الثلاثي (ص.ل.ح)، إجماعاً على المعنى المعجمي الذي يناقض الفساد.

¹ وبالاتّقال إلى المعاجم المتخصّصة يتبيّن لنا أنّ مفهوم الاصطلاح عند علي ابن محمّد السيّد الشريف الجرجاني (ت: 816هـ) إنّما: « هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول»² هذا التعريف يوضّح لنا خاصيتين يمتاز بهما المصطلح، الأولى وهي الاتّفاق بين أهل اللغة على ألفاظ محدّدة تواضعوا عليها، والثانية هي الانتقال الدلالي من المعنى اللغوي إلى المعنى المتخصّص، وهذا الانتقال لا يحصل إلّا بوجود رابط مفهومي بين المعنى اللغوي الأصلي والمعنى المتفرّع عنه، كما جاء مَوْضَحاً في نصّه الثاني: « الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما»³ وهذا الانتقال الضيق للمصطلح يتبعه تضيق على مستوى الاستعمال أيضاً، فتنحصر دائرة تداوله ضمن فئة محدّدة هم أهل المصطلح وخاصته، وهنا يمكن القول إنّ للقرآن الكريم الأثر الواضح في انتقال كثير من الكلمات العربية إلى معاني خاصّة، ومن ثمّ فتح باب الاجتهاد للتوليد المعنوي.

والنصوص التراثية في تحديدها لمفهوم المصطلح كثيرة، وكلّها تركّز على خصائص ثابتة في المصطلح منها أنّ المصطلح يقع ضمن التصرّو الذهني قبل أن يتمّ التواضع عليه، فالعلاقة التي تجمع المصطلح بالتسمية هي علاقة فهم ثم وضع، يقول في هذا الصدد القاضي عبد الجبار (ت: 415هـ): « الْمُعْتَبَرُ فِي صَحَّةِ الْمُوَاضَعَةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ بِأَنْ يَكُونَ الْمُسَمَّى مَعْلُوماً أَوْ فِي

حُكْمِ الْمَعْلُومِ، عُلِمَ بِاضْطِرَارٍ أَوْ بَاكِتْسَابٍ، وَلِذَلِكَ صَحَّ مِنْ طَوَائِفِ أَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدَ مَعْرِفَتِهِمْ بِأُمُورٍ هُدِيَتْ لَهُمْ دُونَ مُتَقَدِّمِهِمُ الْمَوَاضِعَ عَلَى أَسْمَاءٍ لَهَا، كَمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الْأُمُورِ الْمَشَاهِدَةِ»⁴

أَمَّا تَعْرِيفُ الْمَصْطَلَحِ فِي الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثَةِ فَهِيَ كَثِيرَةٌ وَمُتَنَوِّعَةٌ وَلَقَدْ عَرَفَهُ صَالِحٌ بَلَعِيدٌ بِأَنَّهُ: « لَفْظٌ مَوْضُوعِيٌّ يُوَدِّيْ مَعْنَى مَعْيِنًا، بَوْضُوحٌ وَدَقَّةٌ، بَحِيْثٌ لَا يَقَعُ أَيُّ لَبْسٍ فِي ذَهْنِ الْقَارِئِ. وَهُوَ رَمَزٌ لِّغَوِيٍّ مَخْصَصٌ لِتَصَوُّرٍ أَوْ لِتَصَوُّرَاتٍ عَدِيدَةٍ، يَرْتَبِطُ وَجُودُهُ بِنَمَطِ التَّصَوُّرَاتِ الَّتِي يَنْتَبِيْ إِلَيْهَا»⁵ وَالْوَاضِحُ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّ الْمَصْطَلَحَ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ رَمَازًا أَوْ عِلَامَةً لِّسَانِيَّةٍ لِمَتَصَوَّرٍ أَوْ فِكْرَةٍ، وَلَا يَشْتَرِطُ فِي الْمَتَصَوَّرِ أَنْ يَشْمَلَ جَمِيعَ أَجْزَاءِ الْمَفْهُومِ، وَإِنَّمَا هُوَ يَحِيلُ إِلَيْهَا فَقَطْ أَوْ إِلَى خَاصِيَّةٍ مِنْ خَوَاصِهِ. وَمِمَّا يَشْتَرِطُ فِي الْمَصْطَلَحِ الْوُضُوحُ وَالِدَقَّةُ بِالإِضَافَةِ إِلَى ضَرُورَةِ وَجُودِ نَسْقِيَّةٍ بَيْنَ الْمَصْطَلَحَاتِ وَانْتِظَامِهَا دَاخِلَ مَجَالٍ عِلْمِيٍّ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَا عَبَّرَ عَنْهُ أَيْضًا عَزَّ الدِّينُ الْبُوشَيْخِيُّ بِقَوْلِهِ: « وَمِنْ خَصَائِصِ الْمَصْطَلَحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ انْتِظَامُهَا فِي نَسْقٍ اصْطِلَاحِيٍّ مُرَبَّوْطٍ بِوَسْطَةِ الْحُدُودِ وَالتَّعْرِيفَاتِ بِنَسْقِ الْمَفَاهِيمِ الْمُعْتَمَدِ. وَيَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ يُحَدَّدَ لِكُلِّ مَصْطَلَحٍ مَفْهُومُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى بَاقِي الْمَصْطَلَحَاتِ الَّتِي تَتَوَارَدُ مَعَهُ فِي النِّسْقِ»⁶ وَبِالإِضَافَةِ إِلَى مَا سَبَقَ فَإِنَّ الْمَصْطَلَحَ يُمَثِّلُ جِسْرَ الْعُبُورِ بَيْنَ الْوَاضِعِ وَالْبَاحِثِ فَهُوَ بِمِثَابَةِ « عَقْدِ اتِّفَاقٍ بَيْنَ الْكَاتِبِ وَالْقَارِئِ، وَشَفْرَةٍ مُشْتَرَكَةٍ تُمْكِنُ مِنْ إِقَامَةِ اتِّصَالٍ بَيْنَهُمَا لَا يَكْتَنِفُهُ غَمُوضٌ أَوْ لَبْسٌ»⁷

وَتَلْقِيْنِ الْمَصْطَلَحِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ وَعَاءِ اللُّغَةِ الْمُتَخَصَّصَةِ فِيهِ « ضَرْبُ مَقْنٍ وَمَنْطَ مِنْ ضُرُوبِ اللُّغَةِ يَسْتَعْمَلُ لِأَغْرَاضٍ خَاصَّةٍ، وَفِي سِيَاقٍ حَقِيقِيٍّ، أَيْ يُوَظَّفُ لِإِصْهَالِ مَعْلُومَاتٍ ذَاتِ طَابَعٍ تَخْصُّصِيٍّ عَلَى أَيْ مِنَ الْمُسْتَوِيَّاتِ عَلَى أَكْثَرِهَا تَعْقِيدًا يَهْدَفُ نَشْرَ الْمَعْرِفَةِ بَيْنَ الْمُهْتَمِينَ وَتَلْقِيْنِهِمْ أَصُولَهُ، وَذَلِكَ بِأَكْثَرِ السَّبْلِ إِيجَازًا وَدَقَّةً وَوُضُوحًا»⁸ فَمِنْ شُرُوطِ اللُّغَةِ

المتخصصة أن تعبر عن المفاهيم العلمية بمصطلحات دقيقة وواضحة، ومنسجمة بين أهل التخصص، ووفق أسلوب بسيط وواضح يساعد على فهم المصطلح وترسيخه في ذهن القارئ. ولغات التخصص متعددة بتعدد المجالات وتنوعها، فهناك لغة القانون، ولغة الرياضيات، ولغة الطب، ولغة اللسانيات، ولغة النقد.

ولغة النقد تبنى أساساً على دعامة المصطلح النقدي « حيث إنه شفرة الخطاب النقدي وطلعه المثمر الذي لولاه ما كانت المعرفة، وما وقع التواصل...»⁹

1.2 أليات وضع وترجمة المصطلح النقدي:

يقترن ظهور المصطلح العلمي في اللغة المتخصصة، إمّا بإنتاج معرفي تسهم به اللغة القومية، وإمّا بعامل تأثرها بلغات أخرى، وعليه فإننا نرى أنّ المصطلح العلمي لا ينشأ بالقدرة التوليدية للغة وإنما بالقدرة المعرفية إذ إنّ « كل لغة قادرة على صناعة مصطلحها شرط قدرة المجتمع على صناعة المخترع»¹⁰ وتطبيقاً للمعادلة التي تقول إنّ: «اللغة تابعة في أطوارها إلى أطوار أهلها المتكلمين بها فإذا ارتقى أهلها في العلوم والفنون كانت لغتهم بالضرورة مشتملة على مصطلحات تلك العلوم وإذا كان أهلها راقين في الصنائع، كانت لغتهم بالضرورة مشتملة على كلّ ما يتعلق بتلك الصنائع من الكلمات»¹¹ نستنتج أنّ البحث المتخصص العربي يمثل لمبدأ الاستيراد المصطلحي. والمصطلح النقدي في العصر الحاضر لا يتزاح عن هذه المعادلة، حيث أبدى كثير من النقاد العرب استياءهم من هذه التبعية الفكرية من بينهم عبد المالك مرتاض، إذ جاء في نصّه: « هل محكوم علينا نحن العرب، على الماضي الثقافي العظيم، أن نظل إلى الأبد نقلد الغربيين، ونفكر، أو نكاد نفكر بعقولهم ولا نكاد نتساءل مرة

واحدة، فيما يبدو، لماذا نفعل ذلك ولا نستحي»¹² فالمأخوذ على الفكر العربي المعاصر أنه أصبح ينهل من الثقافة الغربية، ويأخذ جلّ مفاهيمها التي في بعض الأحيان لا تتوافق وفكرنا العربي.

لكن هذا لا ينفي الدور الريادي للترجمة في إنعاش المنظومة المصطلحية والجهاز المفاهيمي للعلوم. ومن ثمّ فإنّه على الناقد العربي الحديث تنظيم عملية الترجمة مع ما يتوافق والتراث النقدي العربي القديم وما أنتجته النظريات الغربية الحديثة، وذلك تأسيساً لمنظومة اصطلاحية نقدية عربية، «وعليّنا نحن بلورة تلك الأفكار والآراء والتأسيس عليها، والانطلاق منها لدى التأسيس لنظرية نقد أصيلة متكاملة»¹³ وحتى يتسنى الوقوف على لغة عربيّة متخصصة بالساحة النقدية المتجدّدة، يجب أولاً إدراك طرق النقل إليها والتي حدّدها المصطلحي خالد اليعبودي في الآتي:

«- التدخيل: ويتمّ في حالة عدم تلاؤم المفهوم الوافد مع وحدات رصيد اللغة المستقبلية، فيغزو متن هذه اللغة بهيئته دون أدنى تغيير.

- التعريب: ويتمّ بحرص اللغة على إخضاع المفهوم الوافد لسننها الصوتية والصرفية فتلزمه بالاندراج قسراً ضمن صيغها الصرفية المقيسة.

- التفكيك: ويتمّ بترحيب اللغة المستقبلية بمضمون المفهوم الوافد، وإصرارها على إبعاد صيغته اللفظية التي تتنافر مع سنن هاته اللغة، فتتزعج إلى تفكيك وحداته الدلالية المتضمنة باللفظ الأجنبي إلى ما يقابلاها في اللغة المنقول إليها، فينتج التفكيك عبارة اصطلاحية ننحو

نحو الشرح والتفسير بغاية ائتلاف المفهوم مع الواقع اللغوي، ومن المؤكد أن هذا التفكيك يلتبس بـ "تعريف" المفهوم المنشود.

- التأصيل: وهو معبر ينحو نحو التجريد بالاستناد إلى طاقات اللغة الاشتقاقية، فيتوَلَّد مصطلح يتميز بمراعاة قوانين الوضع باللغة المستقبلية، وبالاختزال تحقيقاً لمبدأ "الاقتصاد اللغوي".¹⁴

إنّ هذا النصّ يتيح لنا التعرّف على طرق النقل إلى اللغة العربية وفق تراتبية من المصطلح المقترض إلى المصطلح المتأصل في اللغة العربية، ووفق هذا التحليل فإنّ الباحث يرشدنا إلى مراتب التجريد الاصطلاحي والتي تمثّل في أعلى مستوياتها مبدأ التأصيل الذي يسلكه واضع المصطلحات إزاء تعامله مع الوافد فإن لم يجد لذلك بديلاً ينحو نحو الأدنى فالأدنى، حتّى تكون عملية الاقتراض آخر آلية يلجأ إليها المصطلحي.

هذا ما سعت إلى تحقيقه المؤسسات الرسمية في الدول العربيّة من مجامع اللغة العربية كمجمع القاهرة ومجمع دمشق ومجمع الجزائر، وكذا المنظّمات العربيّة أبرزها مكتب تنسيق التعريب إذ دعا هذا الأخير في سلسلة ندواته المنعقدة إلى توحيد منهجيّات وضع المصطلح العلمي العربي¹⁵

وعليه تمخّضت عن تلك الندوات توصيات منهجيّة تقوم على:

- 1- اعتماد النسق الدلالي الإحيائي القائم على المكافئ التراثي وعلى المجاز
- 2- اعتماد النسق الصوري القائم على استعمال البنى الصرفية والتركيبية والنحوية.
- 3- اعتماد النسق الاقتراضي القائم على المعرّب والدخيل.

إنّ هذه المنهجية الموحّدة هي الأجدر بالاتباع بغية تحقيق النسقية في لغة الاختصاص.

بالإضافة إلى ضرورة احترام شروط وضع المصطلح العلمي في اللغة العربية والتي من بينها:

« - تجنّب تعدّد الدلالات للمصطلح الواحد داخل الحقل الواحد وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.
- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة وتجنّب النافر المحذور من الألفاظ.
- مراعاة ما اتفق المختصّون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم معربة كانت أم مترجمة.
- وعند التعريب يراعى ما يلي:
 - أ- يرجح ما يسهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب- التغيير في شكل اللفظ حتّى يصبح موافقا للصيغة العربية الفصيحة.¹⁶

وعلى المترجم أو المصطلحي أيضا « الإحاطة باللغتين الأصل والهدف وثقافتهما، مراعاة ظروف صياغة مصطلح الأصل وعدم تجريده من سياقه ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تطور المصطلح فهو ككائن حي يولد ويتطور وقد يموت وفي هذه السلسلة قد لا تتغير دلالته، أن يكون المترجم ذو ثقافة موسوعية وأن يملك الخبرة والمهارات اللازمة.¹⁷

إنّ اتباع هذه القوانين والشروط في صياغة المصطلح كفيلة بأن تحفظ لنا قيمة المصطلح ووظيفته في الحقل المعرفي الذي يبني أساسا « على تصور للمعرفة ينأى بها عن أن تكون ملتبسة أو مراوغة، كما ينبني على تصور للعقل ينزه عن أي شك في قدرته على الوصول إلى المعرفة وإدراك حقيقتها وجوهرها.»¹⁸

2.2 مشكلات ترجمة المصطلح النقدي:

يكاد يجمع الباحثون والنقاد العرب على أنّ الخطاب النقدي العربي الحديث يعاني من أزمة في تمثّل مصطلحاته وجهازه المفاهيمي والتي تؤثر سلبا على الممارسة النقدية بشتى ضرورها. ولعلّ من بين مسببات الأزمة المصطلحيّة:

1.2.2 اختلاف ثقافة المصطلح:

لا جرم أنّ المصطلح في حدّ ذاته يعكس شحنة مفهومية ومعرفية وثقافية خاصّة بالمنشأ الذي اخترع فيه، وأنّ لكل مصطلح نقدي وعاءً فكريّ وفلسفيّ ينتمي إليه. ومن ثمّ فإنّه على المترجم مراعاة ذلك في ترجمة المصطلح وإدخاله على ثقافة الوافد الجديدة، وأنّ غير ذلك يؤدي إلى ترجمة حرفية تفقد المصطلح قيمته وتجعل منه « لغما عنقوديا موقوتا، لا تمحى ندوبه بسهولة.»¹⁹ وقمين بالذكر أنّ أزمة الثقافة في تمثّل المصطلحات والمفاهيم النقدية الغربية قد أثارت أزمة لدى المتلقي الغربي ذاته، فإذا كانت المشكلة تمثّل خطورة « بالنسبة للمتلقي الغربي أو الأمريكي من داخل الإطار المعرفي والمزاج الثقافي الذين أفرزوا هذا الفكر وتلك المذاهب النقدية، فلا بد أن أزمة المصطلح النقدي بالنسبة للمتلقي العربي من خارج ذلك الإطار المعرفي والمزاج الثقافي تصبح أزمة مركّبة وأكثر خطورة فالمصطلح النقدي الذي لا يشير إلى دلالات معرفية محددة يحدث ارتباكاً وارتجاجاً داخل الواقع الثقافي الذي

ارتبط به، حري بأن يحدث فوضى واضطرابا في الدلالات المعرفية عندنا. نحن العرب أصحاب الأطر الثقافية والقيم المعرفية المغايرة.²⁰

ولقد تسببت هذه الأزمة في ظهور فريقين من النقاد؛ فريق انصب تركيزه على التراث النقدي ومحاولة إسقاط المفاهيم البلاغية والبديعية على النظريات والمناهج الغربية الحديثة.

وفريق ثان ولّى وجهته إلى النظريات الغربية الحديثة موظفا عبارة "المصطلح التقليدي" «للدلالة على عدم صلاحيته في الوقت الراهن، وضرورة استبداله بمصطلحات تتماشى ومفاهيم العصر الحديث، وبين هذا وذاك تعتبر المزاوجة بين ما أنتجه الغرب من علوم وما ورثناه عن أسلافنا هي السبيل إلى تأسيس نظرية نقدية عربية محضة».²¹

2.2.2 تعدّد المقابلات العربية للمصطلح الوافد:

إنّ من صور فوضى المصطلح هو إشكالية تعدّد التسميات الدالة على المفهوم الواحد، أو بتعبير أدقّ إشكالية الترادف المصطلحي، والتي هي من أهمّ العقبات التي تعيق توحيد المصطلح، وبناء لغة متخصصة ذات مصطلحات ثابتة، ولقد كرّست كثير من الدّراسات أقلامها لمعالجة هذه الظاهرة والبحث عن حلول لتجنّبها، كما قامت الجامعات والهيئات العربيّة لاسيما هيئة مكتب تنسيق التعريب بعقد سلسلة من الندوات تبحث في الظاهرة وتحاول الخروج بقرارات تحدّ منها.

وتكوين لغة علمية واحدة يتواصل بها أهل الاختصاص، إنّما هو مسعى قد أقرّته منظمة التقييس العالمية (الإيزو/Iso) ضمن توصيتها رقم (1087) الداعية إلى أحادية الدلالة،²² فكل تسمية إنّما تدلّ على مفهوم واحد، حيث إنّ مجال المصطلحات يختلف عن مجال الكلمات، فإن كان من مزايا الكلمات كثرة مترادفاتهما ومشتراكاتها اللفظية التي تثرى جانبها الإبداعي والتعبيري، فإنّ من مزايا المصطلحات هو ما تحقّقه من أحادية، أو كما عبّرت عنه ماريا تيريزا كابري فإنّ «البحث عن أحادية دلالية وتقليل المترادفات التي تزجج التواصل وكذا الأولوية الحصرية تقريبا الممنوحة للوظيفة المرجعية في الخطاب المتخصّص تلزم المصطلحيّة بتقليل تشتت الأشكال وبالتالي إفقار التعبير اللغوي».²³

فمن بين المصطلحات التي شهدت تعددا في ترجماتها مصطلح (Poétique/Poetics)، «وكلاهما منحدر من الكلمة اللاتينية (Poetica)، المشتقة من الكلمة الإغريقية (Poétikos).

بالصيغة النعتية التي تداولها الفرنسيون - خلال القرن 16- بمعنى كل ما هو مبتدع مبتكر خلاق (Tenventif) أو بصيغة الاسم المؤنث (Poétique) المتداولة خلال القرن التاسع عشر بالمفهوم الذي خطه أرسطو في كتابه "فن الشعر" وكل ذلك مشتق من الفعل الإغريقي (Poiein) بمعنى فعل أو صنع (Faire).²⁴ والذي قوبل في المعاجم المتخصصة إلى:

الشاعرية	سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، منشورات المكتبة الجامعية، الدار البيضاء-المغرب، ط1، 1985، ص 127.
فن الشعر	محمدي وهبة وكامل المهندس، معجم مصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، ط2، 1984، ص 279.
القول الشعري	رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي، دار الحكمة، 2000، ص 140.
شعرية	مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات الآداب المعاصرة، سلسلة المعاجم الموحدة، مطبعة الأمنية، 2015، الرباط-المغرب، ص 122.

كما قوبل أيضا في كتابات بعض المتخصصين بتسميات أخرى، إذ أطلق عليه عبد الله الغدامي: نظرية البيان²⁵، بينما يفضل يوسف وغليسي استعمال مصطلح الشعرية²⁶ في حين يذهب عبد السلام المسدي إلى رفضه لمصطلح الشعرية معللاً ذلك بقوله: « والسبب في ذلك أن اللفظة لا تعني الوقوف عند حدود الشعر وإنما هي شاملة للظاهرة الأدبية عموماً، وقد يقتضي السياق أن نقول "الإنشائية" إذ الدلالة الأصلية هي الخلق والإنشاء والإنشائية تهدف إلى ضبط مقولات الأدب من حيث هو ظاهرة تتنوع أشكالها وتستند إلى مبادئ موحدة.»²⁷

والواضح أنّ هذا الاضطراب في ترجمة المصطلح، قد يعود إلى المرجعية الثقافية والفكرية واللغوية لكل باحث، غير إنه وبالإطلاع على مختلف المؤلفات المتخصصة نجد أكثر المصطلحات شيوعاً في الاستعمال هو مصطلح الشعرية، ومن ثم فإن كثرة استعماله وتداوله

تضفي عليه شرعية البقاء حيث « تمتاز الشعرية بين كل المصطلحات المتراكمة بقدر وافر من الكفاءة الدلالية، والشيوخ التداولي، ما جعلها تهيم على ما سواها من المصطلحات.»²⁸ وكذلك هو الأمر بالنسبة لمصطلح (Déconstruction) المعروف في الكتب المتخصصة بمصطلح التفكيكية حيث « ترتبط عملية التفكيك أساس بقراءة النصوص وتأمل كيفية إنتاجها للمعاني وما تحمله بعد ذلك من تناقض فهي تعتمد على حتمية النص وتفكيكه، ومن ثم فإن مقاربتنا لها لا يمكن أن تكون عن طريق قراءة نص النقد فحسب وإنما باستعراض بعض المشاهد الأساسية في أبيات التفكيكية وتأملها والتعليق عليها.»²⁹

ولقد تفرّد عبد الله الغدامي باستعمال مصطلح التشرحية « ولا يخرج مصطلح التشرحية عما أتى به مصطلح التفكيكية أي فعل التقطيع والكشف، ولكن يحمل في ثناياه، المعنى العلمي الجراحي الخاص بميدان علم التشرّيح.»

30

كما أنّه وفي كثير من الأحيان يلجأ الباحث إلى استعمال المصطلح المقترض مع وجود المقابل العربي كما في استعمال مصطلح سيميوطيقا³¹ بدل المصطلح المشتقّ والشائع الاستعمال "السيمائية"، وهذا يعدّ خرقاً لشروط ترجمة المصطلح المتفق عليها من قبل الهيئات الرسمية والمجامع اللغوية.

3. خاتمة:

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى نتائج نلخصها في الآتي:

- يمثل المصطلح نواة لغة الاختصاص وعمادها، وهو يمثل كلّ رمز لغوي واضح ودقيق يدلّ على مفهوم معيّن ضمن نسق مصطلحي محدّد.
- إنّ المصطلح النقدي الحديث في الثقافة العربية، إنّما يمثل لمبدأ الاستيراد المصطلحي لما أنتجته النظريات والمناهج الغربية الحديثة.
- على الباحثين والنقاد العرب ضرورة اللجوء إلى الترجمة، وإدراك طرق النقل إلى اللغة العربية وفق ما نصّت عليه الهيئات الرسمية والمجامع اللغوية تحقيقاً لمبدأ النسقية الموحّدة في الخطاب النقدي.
- من شروط الترجمة الأصيلة، إجادة اللغتين الأصل والهدف (المنقول منها والمنقول إليها)، مع الأخذ بأهمية الثقافة والبيئة في تكوين الشحنة المفهومية للمصطلح.

- إنَّ اختلاف الثقافة أثناء ارتحال المصطلح النقدي، أدَّى إلى انقسام النقاد العرب المحدثين إلى فريقين، فريق استغلق على التراث النقدي، وحاول إسقاط مفاهيمه ومصطلحاته على النظريات والمناهج الغربية الحديثة. وفريق ثانٍ انصبَّ تركيزه على النظريات الغربية الحديثة وأهمل ما يزخر به تراثنا النقدي.

- إنَّ من صور عدم دقَّة المصطلح وشتاته، إشكالية تعدّد المقابلات العربية للمفهوم الواحد، ولتفادي مثل هذا الإشكال يجب الالتزام بطريقة موحّدة في ترجمة المصطلحات الغربية، والاستعانة أيضاً بمعجم إلكتروني موحّد أو بنك مصطلحي إلكتروني يسهّل على الباحثين الاتفاق على تسمية موحّدة.

5. الهوامش:

¹- ينظر: أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تدوّن: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، دت، عدد الأجزاء: 6، ج: 3، مادة صلح، ص 303. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان

- العرب، تح: عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، ط1، القاهرة-مصر، 1980، مج:4، عدد المجلدات:6، عدد الأجزاء:55، ج28، ص2479.
- ²- علي ابن محمّد السيّد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، دارالفضيلة، ط1، القاهرة-مصر، 2010، ص27.
- ³- محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص27.
- ⁴- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد القاضي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تح: محمد مصطفى حلي وأبي الوفاء الغنيبي التفتزاني، دارالكتب العلمية، ط1، القاهرة-مصر، 1965، ج5، ص186.
- ⁵- صالح بلعيد، دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية، أطروحة دكتوراه، إش: عبد الرحمن الحاج صالح، جامعة الجزائر، 1412/1413 هـ-1992/1993 م، ص181.
- ⁶- عز الدين البوشيخي، نحو تصور جديد لاستثمار المعجم الموحد في المجال التعليمي معجم المصطلحات اللسانية نموذجاً، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، ع53، 2002، ص208.
- ⁷- سعد مصلوح، الأسلوب، عالم الكتب، ط3، القاهرة-مصر، 1992، ص30.
- ⁸- هريتيشت وجينفر دراسكا، مقدمة في المصطلحات، تر: محمد حلي خليل، معلمي النشر العلمي، الكويت، 2000، ص15.
- ⁹- أحمد عزّ جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة-مصر، 2002، ص7.
- ¹⁰- عمّار ساسي، قضايا أساسية في الفعل الترجمي من الرؤية إلى الفحص، إصدارات مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، مطبعة العالية برستيج، الجزائر، 2016، ص33.
- ¹¹- معروف الرصافي، الآلة والأداة وما يتبعهما من الملابس والمرافق والهبات، تح: عبد الحميد الرشودي، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة-مصر، 1422هـ-2001، مقدّمة الكتاب.
- ¹²- عبد الملك مرتاض، في نظرية النقد، دارهومة، الجزائر، 2002، ص13.
- ¹³- عبد الملك مرتاض، الكتابة من موقع العدم، دارالغرب للنشر، وهران-الجزائر، 2003، ص13.
- ¹⁴- خالد اليعبودي، مسارات الترجمة المتخصصة والمصطلحية بين الاتصال والانفصال، الترجمة والمصطلح اللساني، سلسلة الترجمة والمعرفة، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، ع4، 2016، ص93.
- ¹⁵- ينظر ملحق رقم 6: ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، ع:18، ج1، 1981، ص:176.
- ¹⁶- فاضل ثامر، اللغة الثانية، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت-لبنان، 1994، ص172-173. ينظر أيضاً: ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، مجلة اللسان العربي، ص175-177.
- ¹⁷- بن مالك أسماء، الترجمة والمصطلح، مجلة علامات، مكناس-المغرب، ع:43، 2015، ص:155.
- ¹⁸- ساسين عساف، دراسات في الفكر النقدي الأدبي، دار الفكر اللبناني، ط1، بيروت-لبنان، 1991، ص53.
- ¹⁹- لحسن دحو، كارييما المصطلح النقدي العربي: تأملات في الوعي النقدي وصياغة المفهوم، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، ع:7، 2011، ص:208.
- ²⁰- درويش عبد الكريم، أضواء على المصطلح النقدي العربي، مجلة الكرمل، فلسطين، ع:90، 1999، ص:200.
- ²¹- عبد الملك مرتاض، الكتابة من موقع العدم، ص13.

- ²²- ينظر: مؤسسة ايزو، معجم مفردات علم المصطلح، التوصية 1087، تر: مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، ع 22، 1983، ص 212.
- ²³- ماريا تيريزا كابرلي، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، ط 1، إربد-الأردن، 2012، ص 192.
- ²⁴- يوسف وغليسي، الشعريات والسرديات (قراءة اصطلاحية في الحدود والمفاهيم)، منشورات مخبر السرد العربي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 14.
- ²⁵- عبد الله محمد الغدامي، الخطيئة والتكفير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، مصر، ط 4، ص 7.
- ²⁶- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، ط 1، الجزائر، 1430هـ-2009م، ص 272.
- ²⁷- عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 5، ليبيا، 2005، ص 130.
- ²⁸- يوسف وغليسي، الشعريات والسرديات (قراءة اصطلاحية في الحدود والمفاهيم)، ص 45.
- ²⁹- صلاح فضل، مناهج النقد المعاصر، إفريقيا الشرق، ط 2، المغرب، 2013، ص 106.
- ³⁰- حياة سيفي، إشكالية ترجمة المصطلح النقدي في مسرد المصطلحات لكتاب مناهج النقد الأدبي المعاصر للدكتور سمير حجازي، رسالة ماجستير، إش: زيردراقي، قسم اللغات الأجنبية، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، السنة الجامعية: 2013-2014، ص 93.
- ³¹- محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة دراسة ومعجم انجليزي-عربي، الشركة المصرية العالمية للنشر لونيجمان، ط 3، القاهرة مصر، 2003، ص 153.